



Distr.: General
27 June 2017
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الثالثة عشرة

أوردوس، الصين، ٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٢(ب) من جدول الأعمال المؤقت

البنود المنبثقة عن برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم

والسياسات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

الإدارة المستدامة للأراضي من أجل التصدي

للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير

المناخ والتكيف معه

الإدارة المستدامة للأراضي من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه

تقرير توليفي لهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات

موجز

تمثل الإدارة المستدامة للأراضي نهجاً شمولياً لتحقيق نظم إيكولوجية منتجة على الأمد الطويل من خلال دمج الاحتياجات والقيم البيوفيزيائية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية. والإدارة المستدامة للأراضي هي إحدى الآليات الرئيسية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي.

وبغية دعم وتيسير اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تتصدى للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف وفي الوقت نفسه تخفف من تغير المناخ وتعزز التكيف معه، قيمت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إمكانات التأزر التي تنطوي عليها ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وأجرت في الوقت نفسه أيضاً تقييماً نقدياً لإمكانية المعاوضة بين مختلف الأهداف. ويوفر التقييم أساساً سليماً من الناحية العلمية لفهم إمكانات الإدارة المستدامة للأراضي من أجل الإسهام في تحقيق أهداف متعددة، ويقدم توجيهات عملية لتهيئة بيئة مواتية من أجل اختيار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الفعالة والمكيفة مع



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-10639(A)



* 1 7 1 0 6 3 9 *

الواقع المحلي، وتنفيذها على نطاق واسع.

وتقدم هذه الوثيقة موجزاً للنتائج العلمية الرئيسية المنبثقة عن تقييم إمكانات التآزر التي تنطوي عليها الإدارة المستدامة للأراضي، كما تقدم استنتاجات ومقترحات لكي تنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الثالثة عشرة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٦-١	أولاً - معلومات أساسية
٥	٢٦-٧	ثانياً - موجز لأهم النتائج العلمية
٥	٩-٧	ألف - تاريخ الإدارة المستدامة للأراضي وتعريفها ونطاقها
		باء - الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها حلاً قائماً على الأرض من أجل التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه: أوجه التآزر والمعاوضة
٦	١٧-١٠	جيم - الحواجز أمام اعتماد الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها
٨	١٩-١٨	دال - الفرص والظروف المواتية للارتقاء بالإدارة المستدامة للأراضي
٩	٢٦-٢٠	
١٠	٣٣-٢٧	ثالثاً - الاستنتاجات والمقترحات

أولاً - معلومات أساسية

١- قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في مقرره ٢١/م-١٢، أن يعتمد برنامج عمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (الهيئة) لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي طلب إلى الهيئة العمل من أجل إبراز إمكانات التأزر الكامنة المبنية على العلم لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي قصد التصدي للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه (الهدف ٢).

٢- وطلب إلى الهيئة أن تقدم إلى لجنة العلم والتكنولوجيا، تحت قيادة مكتب هذه الأخيرة، وفقاً لولايتها، المحددة في المقررين ٢٣/م-١١ و ١٩/م-١٢، إرشادات مواضيعية واضحة ومحددة بعناية بشأن الاحتياجات من المعارف العلمية وأن تحدد الطريقة المثلى للمضي قدماً (على سبيل المثال تكليف خبير أو مجموعة من الخبراء، وما إلى ذلك) من أجل تلبية هذه الاحتياجات المعرفية. وفيما يخص الهدف ٢، قررت الهيئة أن تكليف خبراء هو الطريقة المثلى للمضي قدماً.

٣- وتحت قيادة مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا، صاغت أمانة الاتفاقية والهيئة الولاية ومعايير لتقييم المقترحات بشأن الأعمال العلمية المتصلة بالهدف ٢. وبعد مناقشة عامة واختيار قائم على أساس تنافسي، كُلف المركز الباسكي لتغير المناخ بإعداد تقرير، بالاشتراك مع مركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات البيئية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤- وعقد اجتماع لتحديد النطاق في يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في بون، بألمانيا، ناقش خلاله القادة المشاركون للهدف ٢ من برنامج عمل الهيئة وأحد الرؤساء المشاركين للهيئة وممثلون عن المركز الباسكي لتغير المناخ وعن أمانة الاتفاقية نطاق التقرير وهيكله وطرق تطبيقه. كما تناولت المناقشات في هذا الاجتماع نتائج الاستبيان المتعلق بتحديد النطاق الذي وُزِعَ على أعضاء الهيئة الذين يعملون بشأن الهدف ٢ للهيئة بغية معرفة ما يتوقعونه من التقرير وبغية دعوتهم إلى تقديم معلومات عن دراسات حالات إفرادية ومؤلفات مرجعية قد تكون مفيدة في إعداد الوثيقة. وشملت القضايا الهامة الرئيسية التي حُددت خلال اجتماع تحديد النطاق ما يلي: '١' الجمهور المستهدف والقيمة المضافة للتقرير؛ و'٢' سعة التقرير وتفاصيله؛ و'٣' أوجه التأزر بين معالجة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛ و'٤' تهيئة بيئة مواتية للإدارة المستدامة للأراضي؛ و'٥' تحليل المبادرات العلمية أو العلمية السياسية القائمة أو الجارية ذات الصلة لضمان تحقيق القيمة المضافة وتجنب الازدواجية في العمل. وفي نهاية ذلك الاجتماع، اتفق المشاركون على مشروع جدول محتويات. وبعد ذلك، وبالتعاون الوثيق مع أمانة الاتفاقية، أشرفت الهيئة على عمل الخبراء المكلفين بالولاية واستعرضته طوال فترة الاستشارات من خلال اجتماعات هاتفية ومراسلات إلكترونية متواترة.

٥- ووفقاً للمقرر ١٩/م-١٢، ينبغي أن تخضع أي نواتج علمية أُعدت تحت إشراف الهيئة (مثل تلك التي يجري إعدادها في إطار الهدف ٢) لعملية استعراض دولية مستقلة، وينبغي أن يستعرض مكتب مؤتمر الأطراف أي نواتج تُنشر تحت اسم الاتفاقية قبل نشرها. وفي هذا الصدد، أُعد التقرير تحت الإشراف الشامل والمستمر لقيادة الهيئة المشاركين المعيّنين الأربعة

المعنيين بالهدف ٢ من برنامج عمل الهيئة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى أيار/مايو ٢٠١٧، وشمل استعراضاً علمياً داخلياً وخارجياً متكرراً. وخضع مشروع التقرير، على وجه الخصوص، لعملية استعراض موازية على أيدي جميع أعضاء الهيئة وستة خبراء خارجيين، اختارهم الرؤساء المتشاركون للهيئة من مختلف مناطق الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، عُرضت النتائج الأولية للتقرير وتُوقشت في الندوة العالمية بشأن الكربون العضوي في التربة التي عقدت في روما في الفترة ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧. وبعد الاستعراض الداخلي والخارجي، نوقش المشروع الموحد مرة أخرى في اجتماع الهيئة الذي عقد في ٢٧-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقدمت أمانة الاتفاقية الصيغة النهائية للتقرير في ٥ أيار/مايو ٢٠١٧ إلى مكتب مؤتمر الأطراف لكي يستعرضها بحلول ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧. ويشكل التقرير الأساس لإعداد موجز للعلوم والسياسات يتعين أن تنجزه الهيئة في مرحلة نهائية.

٦- وتقدم هذه الوثيقة موجزاً لأهم الاستنتاجات العلمية المنبثقة عن التقرير النهائي المعنون "إسهام الإدارة المستدامة للأراضي في نجاح إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه القائمة على الأرض"، الذي أعده المركز الباسكي لتغير المناخ ومركز البحر الأبيض المتوسط للدراسات البيئية، كما تقدم استنتاجات ومقترحات لتنظر فيها لجنة العلم والتكنولوجيا في دورتها الثالثة عشرة.

ثانياً - موجز لأهم النتائج العلمية

ألف - تاريخ الإدارة المستدامة للأراضي وتعريفها ونطاقها

٧- عُرِّفت الإدارة المستدامة للأراضي في الوثيقة ICCD/CRIC/INF.3 بوصفها "استخدام موارد الأراضي، بما فيها التربة والمياه والحيوانات والنباتات، في إنتاج السلع لتلبية الاحتياجات البشرية المتغيرة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة الإنتاجية الطويلة الأمد لهذه الموارد وعلى وظائفها البيئية". ويقدم هذا التعريف، الصادر عن مؤتمر القمة المعني بالأرض الذي نظّمته الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، الإدارة المستدامة للأراضي كنهج شمولي من أجل تحقيق نظم إيكولوجية منتجة على الأمد الطويل عن طريق دمج الاحتياجات والقيم البيوفيزيائية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية.

٨- وحسب الإطار المفاهيمي لتحديد أثر تدهور الأراضي، مثلما وضعته الهيئة (ICCD/COP(13)/CST/2)، تُعتبر الإدارة المستدامة للأراضي إحدى الآليات الرئيسية لتحقيق هدف تحديد أثر تدهور الأراضي.

٩- وينطبق مفهوم الإدارة المستدامة للأراضي على أي نظام إيكولوجي وأي نوع من استخدام الأراضي تُسهم فيه في التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، وفي التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وفي تحقيق هدف تحديد أثر تدهور الأراضي. ويعني هذا أن من الممكن أن تشجّع البلدان هذا المفهوم حسب الظروف الاجتماعية الإيكولوجية والخطط الوطنية والأهداف الإنمائية لكل منها.

باء- الإدارة المستدامة للأراضي بوصفها حلاً قائماً على الأرض من أجل التصدي للتصحّر/تدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه: أوجه التآزر والمعاوضة

١٠- توفر الأراضي وظائف بيئية حيوية وخدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الإمداد والتنظيم والدعم والخدمات الثقافية. وتدعم خدمات النظم الإيكولوجية هذه إنتاج الأغذية والأعلاف والوقود والألياف للمجتمع، وتتحكم في مخاطر التعرض للأخطار الطبيعية، وتوفر الخدمات الثقافية والروحية من أجل رفاه الإنسان. ويمكن أن يؤثر التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتغير المناخ تأثيراً سلبياً في توفير خدمات النظم الإيكولوجية وأن يسفر عن آثار خطيرة على استدامة سبل العيش وحماية رفاه الإنسان.

١١- وهناك أدلة علمية متزايدة على المزايا المحتملة لتكنولوجيات الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها حلاً قائماً على الأرض من أجل التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في آن واحد، مع تحقيق فوائد مشتركة أخرى في كثير من الأحيان، كحماية التنوع البيولوجي وضمان كمية التربة والمياه وجودتهما فضلاً عن توفير فرص اقتصادية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى إجراء تقييمات شاملة متعددة الأهداف، بما في ذلك تقييمات الفوائد المشتركة، وأوجه المعاوضة، والحواجز التي تحول دون التنفيذ، والظروف المؤاتية. ويساعد تقرير التقييم الذي تعده الهيئة على تلبية هذه الحاجة.

١٢- ولا يوجد إجراء واحد مناسب لجميع الحالات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي. وفيما يخص كل نطاق محلي محدد، يجب أن تراعي استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي التفاعل المعقد بين العنصرين التاليين: '١' النظم الاجتماعية الإيكولوجية وقابليتها للتأثر وقدرتها على التأقلم وقدرتها على التكيف مع الأنشطة البشرية؛ و'٢' آثار تغير المناخ، فضلاً عن التفاعل بين هذين العنصرين الدافعين للتغيير. ومن أجل تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي، ينبغي النظر إلى الأراضي على أنها نظام اجتماعي إيكولوجي متعدد الوظائف، يولّد رأس ماله الطبيعي، أي التربة والتنوع البيولوجي، بتفاعلها مع الماء والغلاف الجوي، تدفق خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم رفاه الإنسان من خلال تأمين حياة وسبل معيشة الأفراد والمجتمعات. ويحتاج صنع القرارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي إلى النظر في جميع أوجه التآزر والمعاوضة الممكنة على جميع النطاقات المكانية والزمانية.

١٣- ويمكن استخلاص قليل من الأفكار العامة من نتائج دراسات الأثر المحلي للإدارة المستدامة للأراضي لأن فعالية هذه الدراسات تعتمد بالأساس على السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي المحلي. ومن ثم، يصعب إجراء تقييمات كمية موثوق بها لآثار الإدارة المستدامة للأراضي على المستوى العالمي كما أن هذه التقييمات لم تكن الهدف المتوخى من تقرير التقييم. ومع ذلك، هناك أدلة علمية واسعة النطاق على المزايا التي يمكن أن تنطوي عليها فرادى ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في سياق التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في آن واحد، وهي أدلة تستند إلى بحوث تجريبية خاصة بمواقع بعينها. ويقدم تقرير التقييم العديد من الأمثلة المحلية التي استخدمها ليخلص إلى أنه من الأنجع، فيما يخص مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي في التصدي للتصحّر

وتدهور الأراضي والجفاف وفي التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه في الوقت ذاته، أن تكون هناك تشكيلات من ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي تهدف إلى ما يلي:

(أ) **زيادة إنتاجية المحاصيل وتحقيق استقرارها** من خلال تشكيلات من النباتات، وتنوع المحاصيل، وخصوبة التربة، وممارسات الإدارة المستدامة للمياه. ومن المرجح أن تطبق مساهمات هذه الممارسات في التخفيف من تغير المناخ بقدر أقل في الأراضي الجافة، التي غالباً ما تكون فيها الأولوية هي التكيف مع تغير المناخ والحد من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عن طريق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛

(ب) **ضمان الإدارة المستدامة لأراضي الرعي** من خلال إدارة توقيت الرعي وشدته لضمان عدم تجاوز القدرة احتمال هذه الأراضي. ومن الممكن أيضاً تطبيق تدابير لزيادة إنتاجية أراضي الرعي وتحقيق استقرارها، حيثما كان ذلك ملائماً، من خلال إدارة المراعي وتكثير الأنواع واختيار أنسبها، وإعطاء الأولوية للأنواع الأصلية، مع مراعاة قدرتها على التكيف مع تغير المناخ؛

(ج) **الحفاظ على الغطاء الحرجي أو زيادته** من خلال الإدارة المستدامة للغابات والتحريج وإعادة التحريج. وتنطوي هذه الممارسات على إمكانات كبيرة للتخفيف من تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي مع منع تدهور الأراضي وجعل المجتمعات المعتمدة على الغابات أكثر قدرة على التأقلم. ومن خلال تعزيز مخزونات الغابات من الكربون والغطاء الحرجي بأنسب مزيج من الأنواع وإعطاء الأولوية لاستخدام الأنواع الأصلية، تمكّن هذه الممارسات من التكيف مع الأحداث المناخية المائية والجيولوجية مثل موجات الحرارة والجفاف والفيضانات والانهيارات الأرضية والعواصف الرملية والترابية؛

(د) **وضع تشكيلات من المحاصيل ونظم للأشجار متعددة الأغراض** من خلال ممارسات الزراعة الحراجية. وتساهم هذه النظم المختلطة في تحسين جودة التربة، وتدوير العناصر الغذائية، وحجز الكربون، والتحكم في تحات التربة، مع توفير الغذاء والدخل للمجتمعات المحلية وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

١٤- **وزيادة مخزونات الكربون العضوي في التربة** عنصر أساسي في معظم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وهي تخلق أوجه تآزر في سياق التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويساهم الحفاظ على مخزونات الكربون العضوي في التربة، أو زيادة هذه المخزونات، في خفض انبعاثات غازات الدفيئة وإزالة ثاني أكسيد الكربون من الجو، ويحسن صحة التربة وخصوبتها من خلال تحسين استبقاء المياه والعناصر الغذائية وتوافرها من أجل النباتات، ويساهم بذلك في إمكانات الإنتاج الغذائي والقدرة على التأقلم مع الجفاف. وتعتمد إمكانات وأهمية كل فائدة من هذه الفوائد على المخزونات الحالية من الكربون في التربة والظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية المحلية.

١٥- وتنطوي ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على إمكانات قوية لتعزيز حجز الكربون العضوي في التربة، وإن كان ينبغي لتقديرات هذه الإمكانيات أن تراعي الرصيد الكامل لغازات الدفيئة، بما في ذلك التفاعلات المحتملة بين دورات الكربون والنيتروجين التي يمكن أن تؤثر في صافي إمكانات الممارسات المطبقة للتخفيف من تغير المناخ. وحتى عندما لا تتحقق تماماً

إمكانات التخفيف التي تنطوي عليها الإدارة المستدامة للأراضي، ينبغي أن يؤخذ أثرها على الكربون العضوي في التربة بعين الاعتبار بما أن لزيادة هذا الكربون فوائد إيجابية حاسمة لتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي.

١٦- ومن شأن اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع في جميع النظم الإيكولوجية المسيّرة (الأراضي الزراعية المروية والبلعية، وأراضي الرعي، والغابات، والأحراج) أن يحجز نظرياً حوالي ١-٢ جيجا طن من الكربون سنوياً على الصعيد العالمي خلال فترة تتراوح ما بين ٣٠ و ٥٠ سنة، على الرغم من اختلاف التقديرات من حيث الحجم حسب فئات استخدام الأراضي وممارسات الإدارة وتدفقات غازات الدفيئة التي تشملها التقديرات. ويعتمد معدل حجز الكربون العضوي في التربة، في أي موقع كان، على المخزونات الحالية من هذا الكربون وينخفض ذلك المعدل مع مرور الوقت عند الاقتراب من مستوى التشبع؛ وتكمن إمكانات حجز الكربون الرئيسية في التربة المتدهورة. وفي التربة التي يرتفع فيها محتوى الكربون العضوي، يشكل منع فقدان هذا الكربون أولوية من الأولويات. وبوجه عام، تتيح الإدارة المستدامة للأراضي فرصة لاستعادة ما بين ٢١ و ٥١ جيجا طن من الكربون المفقود في التربة الزراعية والمتدهورة في العالم. وقد يكون حجز الكربون العضوي في التربة الممكن تحقيقه على الصعيد المحلي أو الإقليمي أعلى أو أقل من إمكانات حجز هذا الكربون النظرية التي تقوم على السياقات البيئية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية والمؤسسية المحلية.

١٧- وتقدم قواعد بيانات، مثل الدراسة العالمية لهُجج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأرض أفريقيا والمؤلف المرجعي للبنك الدولي والمبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المستدامة للتربة، توصيات وأمثلة شاملة بشأن ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وتشمل التدابير الأكثر فعالية التنفيذ المشترك للممارسات التي تتناول الحفاظ على التربة والمياه، وتنوع نظم المحاصيل، وتكامل نظم المحاصيل وتربية المواشي، وتشجيع الزراعة الحراجية، وينبغي أن تُعطى لها الأولوية.

جيم- الحواجز أمام اعتماد الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها

١٨- لا يزال اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي بطيئاً على الرغم من التقدم المحرز في الفهم العلمي لمبادئ الإدارة المستدامة للأراضي وفوائدها. وكثيراً ما يقتصر تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي على أقلية من مستخدمي الأراضي والممارسين المبتكرين في النظم التقليدية. وعلى الرغم من التشجيع المتزايد للإدارة المستدامة للأراضي على مستوى السياسة العامة والتعاون الإنمائي الدولي، لا يزال تدهور الأراضي في تزايد ولا يزال يشكل تهديداً عالمياً رئيسياً.

١٩- وتتصل الحواجز المحددة التي تحول دون تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي بمسائل تكنولوجية وإيكولوجية ومؤسسية واقتصادية واجتماعية ثقافية منها مثلاً ما يلي:

(أ) قلة التمويل وفرص الحصول على رأس المال من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والإبقاء عليها؛

(ب) قلة إمكانات الاستفادة من التكنولوجيات أو الممارسات أو المعدات

المناسبة؛

- (ج) قلة إمكانيات الحصول على المعارف والمعلومات بشأن خيارات الإدارة المستدامة للأراضي وبشأن تنفيذها على النحو الملائم؛
- (د) السياسات واللوائح الوطنية وهياكل الحوكمة الضعيفة التي تحول دون اتخاذ القرارات على مستويات مختلفة؛ وانعدام أمن حيازة الأراضي؛ وغياب خدمات البحث والإرشاد أو سوء أدائها؛
- (هـ) القيود البيئية على تنفيذ ممارسات معينة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي؛
- (و) عدم كفاية توافر الموارد من الأراضي والبشر و/أو الكتلة الحيوية و/أو الطاقة و/أو المياه و/أو النباتات؛
- (ز) تصورات أصحاب المصلحة بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وآثار تغير المناخ والفوائد والتكاليف المحتملة للإدارة المستدامة للأراضي.

دال- الفرص والظروف المواتية للارتقاء بالإدارة المستدامة للأراضي

- ٢٠- إن النجاح في خلق أوجه التآزر من خلال الإدارة المستدامة للأراضي قصد التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره أمر يتوقف على استدامة تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتوسيع نطاقه. وبمثل هذا تحدياً اجتماعياً ومؤسسياً هاماً.
- ٢١- وتوفر الفوائد المتعددة والطويلة الأمد التي تحققها الإدارة المستدامة للأراضي فيما يخص التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة وحماية التنوع البيولوجي، حافزاً عالمياً لصانعي السياسات من أجل تطوير ودعم القرارات الرامية إلى تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي.
- ٢٢- ولتحفيز اعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع، يجب أن تكون الفوائد الملموسة القصيرة والطويلة الأمد التي يجنيها مستخدمو الأراضي، مثل الزيادات في مردود المحاصيل و/أو مقاومة الجفاف و/أو الحوافز النقدية، واضحة وقابلة للتحقيق. ومن الأرجح أن يعتمد مستخدمو الأراضي ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي إذا اقتنعوا بأنها تحافظ على الإنتاج والأمن الغذائي أو تعززهما، وإذا كانت هناك فوائد اقتصادية أو حوافز مباشرة أخرى.
- ٢٣- ومن أمثلة أدوات السياسة العامة التي تيسر تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتحفزها، وتزيل العوائق التي تحول دون اعتماد هذه الممارسات، ما يلي:
- (أ) ربط خطط الإعانات الزراعية القائمة بتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي أو وضع خطط جديدة للدفع خاصة بخدمات النظم الإيكولوجية لتعويض أصحاب الأراضي ومديريها عن تكاليف تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي أو الإبقاء على هذه الممارسات التي تساعد في حماية خدمات النظم الإيكولوجية لصالح المجتمع بأكمله؛
- (ب) دعم تحديد وإنشاء نماذج تجارية مستدامة وفرص استثمارية لصالح ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي تساهم في التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

(ج) التزام الحكومات المالي والتنظيمي الطويل الأمد بتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والإبقاء عليها؛

(د) السياسات التي تكفل الاتصالات الفعالة والميسورة وتوافر المعلومات التي تنشأ عن البحوث المتعلقة بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها، عن طريق تيسير خدمات الإرشاد المناسبة وتبادل بيانات المصادر المفتوحة وتعزيز شبكات تبادل المعارف؛

(هـ) زيادة فرص التدريب والتعليم وبناء القدرات على المستوى المحلي، ودعم اختيار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتطبيقها.

٢٤- ولا بد من مشاركة أصحاب المصلحة مشاركة مجدية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد من أجل التعاون على إيجاد حلول فعالة ومتابعة تنفيذها. وتؤدي مراعاة الاحتياجات المحلية والمعارف التقليدية عند اختيار أو تصميم الممارسات الجديدة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي إلى زيادة كبيرة في مستوى مقبوليتها بين مستخدمي الأراضي وصانعي القرار المتوقعين. ويمكن أن تساعد برامج الرصد التشاركي أيضاً في إذكاء الوعي وتبادل المعارف. وينبغي أن تسترشد السياسات بالمعارف المهجنة المبلورة من خلال عمليات تشاركية تجمع بين الأدلة العلمية والمعارف المحلية والتقليدية.

٢٥- ويتطلب دعم صنع القرارات المتعلقة بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي إطاراً يسهل تبادل المعارف والمناقشات بين مستخدمي الأراضي وصانعي السياسات ومستويات صنع القرار المختلفة والعلماء ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، مع إيلاء الاعتبار الكامل للحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيم والاتجاهات الإنمائية على الصعيد دون الوطني.

٢٦- ولوضع إطار يحدد ما تخلفه خيارات إدارة الأراضي التحويلية القائمة و/أو البديلة من آثار على البيئة الطبيعية وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لا بد من معلومات موثوقة منبثقة عن تقييمات شاملة لعدة قطاعات على المستويين المحلي والإقليمي، مع إيلاء اهتمام خاص للنظام الاجتماعي والمؤسسي. وينبغي أن تتضمن هذه التقييمات الفوائد المشتركة وأوجه المعاوضة القائمة على سلسلة قيمة كاملة وعلى تحليل اجتماعي اقتصادي وكذلك على المعرفة المحلية بالحوافز التي تحول دون التنفيذ ودون تهيئة الظروف المواتية لاستراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي. وقد يؤدي تسخير أوجه التآزر الممكنة بين أهداف وغايات متعددة إلى وضع إطار عملي ومتكامل من أجل أخذ أفضل الخيارات التقنية وتعزيز البيئات المواتية اللازمة المصممة خصيصاً من أجل نطاقات وظروف معينة.

ثالثاً- الاستنتاجات والمقترحات

٢٧- هناك أدلة علمية قوية على أن الإدارة المستدامة للأراضي يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه وتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتساهم الإدارة المستدامة للأراضي بشكل مباشر في تحقيق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة (الحياة في البر) الذي يركز على تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي باعتماد ممارسات إدارة

الأراضي التي تمنع فقدان الأراضي الصحية بسبب تدهور الأراضي وتحافظ على إنتاجية الأراضي أو تحسنها. ومن خلال تعزيز الأمن الغذائي وغيره من فوائد سبل العيش وزيادة قدرة الأراضي والسكان المعتمدين عليها على التأقلم، تساهم الإدارة المستدامة للأراضي أيضاً بشكل مباشر في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع) والهدف ٣ (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف ١ (القضاء على الفقر) من الأهداف نفسها. كما تساهم الإدارة المستدامة للأراضي في تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والنظافة الصحية) من خلال مساهمتها في الإدارة المستدامة للمياه، وهي تنطوي على إمكانات قوية للمساهمة في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على النحو المحدد في الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة (العمل المناخي). ويقدم تقرير التقييم الذي أعدته الهيئة إرشادات علمية عامة للبلدان من أجل وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة للأراضي تحسن أوجه التآزر والمعاوضة المتاحة بفضل الإدارة المستدامة للأراضي، ومن أجل تحديد أكثر الوسائل فعالية لاختيار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي الخاصة بمناطق محددة، ولتنفيذها على نطاق واسع.

٢٨- ويحدد التقرير الحواجز التي تحول دون تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع ويقدم توصيات بشأن كيفية التغلب على هذه الحواجز من خلال تهيئة بيئة مواتية للإدارة المستدامة للأراضي وإجراء تقييمات متعددة التخصصات على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتهدف التوصيات المقدمة إلى تعزيز قدرات الأطراف على تحقيق هدفها المتمثل في تحييد أثر تدهور الأراضي، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، وتحقيق غير ذلك من الفوائد المشتركة.

٢٩- ولا توجد نهج موحدة مناسبة لجميع الحالات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للأراضي. ويتوقف تصميم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وكذلك آثارها على الظروف البيئية والاجتماعية الاقتصادية والثقافية المحلية. ولا بد أن يراعي تصميم تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي، والنهج المتبع لدعم هذا التنفيذ، التفاعل المعقد بين النظم الاجتماعية الإيكولوجية المحلية والإقليمية وقابليتها للتأثر وقدرتها على التأقلم وقدرتها على التكيف مع الأنشطة البشرية وآثار تغير المناخ، والتفاعل بين محركات التغيير هذه.

٣٠- وعند خلق أوجه التآزر بين التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، من الأنجع اختيار التدابير التي تهدف إلى: '١' زيادة إنتاجية المحاصيل وتحقيق استقرارها؛ و'٢' ضمان الإدارة المستدامة لأراضي الرعي؛ و'٣' الحفاظ على الغطاء الحرجي أو زيادته؛ و'٤' وضع تشكيلات من المحاصيل ونظم للأشجار متعددة الأغراض. ويشكل حجز الكربون العضوي في التربة عنصراً رئيسياً من عناصر معظم ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي ويوفر أوجه تآزر هامة من أجل تحقيق أهداف التصدي للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

٣١- وفي كثير من الأحيان، تكون هناك حواجز تحول دون تنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع. ويتطلب التغلب على هذه الحواجز، وتحفيز قبول

ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها الناجح ورصد آثارها على نطاق واسع، تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، تشمل ما يلي:

(أ) إدماج أفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛

(ب) تعزيز الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية الوطنية لصنع القرار بشأن الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) تطوير ودعم الحوافز الاقتصادية لتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي من خلال نماذج تجارية مستدامة و/أو إعانات و/أو مدفوعات لصالح خطط خدمات النظم الإيكولوجية؛

(د) تحسين أمن حيازة الأراضي لتحفيز مستخدمي الأراضي على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي؛

(هـ) تنظيم أنشطة بناء القدرات على جميع مستويات صنع القرار ذات الصلة بغية إدكاء الوعي بفوائد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وإظهار طرق اختيار ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وطرق تنفيذها؛

(و) إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة في جميع مراحل تخطيط استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها ورصدها.

٣٢- ولا بد من وجود مستوى عال من الثقة العلمية بغية تقديم توصيات بشأن ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. ولذلك، ينبغي أن تركز البحوث متعددة التخصصات على الحد من الشكوك عن طريق تحليل وتعزيز التجارب الطويلة الأمد، وتوسيع نطاق النتائج من خلال إجراء تحليلات تجميعية ودراسات للنمذجة، وقياس حجم أوجه التآزر والمعاوضة لفائدة البيئة الطبيعية ورفاه الإنسان، وتحديد الحواجز أمام التنفيذ والفرص من أجل تهيئة بيئة مواتية.

٣٣- وتقترح الهيئة أن تنظر لجنة العلم والتكنولوجيا في المقترحات التالية وتوصي مؤتمر الأطراف بما يلي:

(أ) المقترح ١: إقرار التقييم العلمي لأوجه التآزر والمعاوضة الناشئة عن الإدارة المستدامة للأراضي في سياق التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، مع توضيح أن التقييم يعكس المستوى الحالي للفهم العام ويشجع على مواصلة التطوير والتحقق العملي؛

(ب) المقترح ٢: دعوة الأطراف إلى النظر في استخدام ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي التي كُتبت مع الواقع المحلي باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الوطنية القائمة على الأرض التي تتعلق بما يلي: ١٤ 'التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه؛ و٢٤ 'تحقيق هدف تحييد أثر تدهور

الأراضي، مع مراعاة إمكانية التآزر بين الإجراءات الوطنية المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي؛

(ج) *المقترح ٣* : دعوة الأطراف إلى وضع وتعزيز أدوات السياسة العامة التي تساعد في التغلب على الحواجز التكنولوجية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية التي تحول دون تنفيذ الممارسات المحلية للإدارة المستدامة للأراضي على نطاق واسع من خلال تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني ودون الوطني تقوم على ما يلي: '١' إدماج ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي؛ و'٢' دعم تنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها إحدى الوسائل لتحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي؛ و'٣' تطوير ودعم الحوافز الاقتصادية لتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي؛ و'٤' تحسين أمن حيازة الأراضي لتحفيز مستخدمي الأراضي على الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي؛ و'٥' دعم بناء القدرات بشأن ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على جميع مستويات صنع القرار ذات الصلة؛ و'٦' إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة خلال جميع مراحل تخطيط استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها ورصدها؛

(د) *المقترح ٤* : دعوة الأطراف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة خلال جميع مراحل تخطيط استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذها ورصدها بغية تسهيل استخدام المعارف العلمية والمحلية، وتحقيق المستوى الأمثل لتبادل المعارف والمناقشات بين مستخدمي الأراضي، وصانعي السياسات، والعلماء، ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة، وزيادة فرص اعتماد حلول محلية فعالة للإدارة المستدامة للأراضي بالمستوى المطلوب وفرص تنفيذها محلياً؛

(هـ) *المقترح ٥* : دعوة الأطراف إلى بدء ودعم وضع برامج للبحوث متعددة التخصصات تهدف إلى ما يلي: '١' إجراء تقييمات متعددة الأهداف، بما يشمل أوجه التآزر والمعاوضة من أجل البيئة الطبيعية ورفاه الإنسان؛ و'٢' تحديد الحواجز والظروف المواتية لتنفيذ ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؛ و'٣' الاعتماد على أساليب البحث التشاركية؛

(و) *المقترح ٦* : أن يُطلب إلى الهيئة أن تواصل العمل بشأن التقييم لتقديم أدلة علمية على مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي في تعزيز سبل العيش والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المتأثرين بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في إطار برنامج عملها للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.